Seenaa Jasim Mohammed AL TAE¹

**THE RELATIONSHIP BETWEEN SULTAN ABDUL HAMID II AND
MIDHAT PASHA (NOVEMBER 1876-FEBRUARY 1877)**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.30>

Research Article

Received:

12/10/2021

Accepted:

20/10/2021

Published:

01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

At the beginning of the eighteenth century, the Ottoman Empire witnessed attempts to reform the political, economic, military, and social systems according to the European style. Reforms emerged clearly in the nineteenth century, resulting in a conflict between opponents and supporters of reform. Among the manifestations of that dispute was between Sultan Abdul Hamid II, who opposes reform, and Midhat Pasha, who supports reforms. The research was divided into an introduction, a conclusion, and three axes. The first axis dealt with the starting of the development of views between Sultan Abdul Hamid II and Midhat Pasha. As for the second one, it was the role of Midhat Pasha during the reign of Sultan Abdul Hamid II. While the third axis discussed the political position of Midhat Pasha after he was appointed as the (Grand Vizier). The research came out with a set of important conclusions.

Key words: The Ottoman Empire, The Politician, Medhat Pasha, Sultan Abdul Hamid.

¹ Researcher, Mosul University, Iraq , hamidalswidani@gmail.com

العلاقة بين السلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا (تشرين الثاني 1876- شباط 1877)

سيناء جاسم محمد الطائي²

الملخص

شهدت الدولة العثمانية في بداية القرن الثامن عشر محاولات الإصلاح في النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية على النمط الأوربي وبرزت الإصلاحات بشكل واضح في القرن التاسع عشر ونتج عن ذلك صراع بين المعارضين والمؤيدين للإصلاح ومن مظاهر هذا الخلاف هو بين السلطان عبد الحميد الثاني المعارض للإصلاح ومدحت باشا المؤيد للإصلاحات وقد قسم البحث إلى مقدمة وخاتمة وثلاث محاور تناول المحور الأول بداية تطور وجهات النظر بين السلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا أما المحور الثاني فكان دور مدحت باشا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني أما المحور الثالث فقد شرح الموقف السياسي لمدحت باشا بعد توليه الصدارة العظمى وخرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات المهمة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، السياسي، مدحت باشا، السلطان عبد الحميد.

المقدمة:

شهدت الدولة العثمانية منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الأسس والأساليب الأوربية وذلك لمواجهة عوامل الضعف التي أصابت بنيتها الداخلية وهزائنها العسكرية الخارجية، وبرزت حقبة الإصلاح العثماني بشكل جلي في القرن التاسع عشر الميلادي، ونتج عنها صراع قوي بين دعاة الإصلاح ومعارضيه وبخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، الذي وقف موقف غير مساند أو داعم لجهود دعاة الإصلاح وعلى رأسهم مدحت باشا (1822-1884) حتى احتدم الصراع بين الطرفين وتعقدت العلاقة بينهما على الصعد كافة لان كل منهما رؤاه الخاصة بالإصلاح. لقد تناولت العديد من الدراسات الجادة، عهد السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته وإصلاحات مدحت باشا، إلا أنها أغفلت حقيقة الصراع والمواقف المتباينة بين الطرفين في مختلف القضايا السياسية والإصلاحية في حقبة تاريخية مهمة كانت تمر بها الدولة العثمانية، ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع الدراسة وهو (موقف السلطان عبد الحميد الثاني من سياسة واجراءات مدحت باشا)، لما لهذا الموقف من أهمية بالغة في تقرير مسيرة الأحداث التي شهدتها الدولة العثمانية وتشابك وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بجهود الإصلاح التي كانت تهدف إلى إنقاذ الدولة من أوضاعها السيئة وعلى الأبعد كافة، وما مهد ذلك للتدخل الأوربي في الشأن الداخلي العثماني من خلال فرض الأوربيين آراءهم الإصلاحية على الحكومة العثمانية بشكل يضمن مصالحهم ونفوذهم داخل الدولة العثمانية. وإزاء هذا الوضع كان لكل من السلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا وجهات نظر وآراء في الإصلاح يختلف أحدهما عن الآخر، ففي الوقت الذي ركز فيه عبد الحميد الثاني في منهجه الإصلاح على ضرورة الاقتباس من النهضة الأوربية الحديثة بشكل لا يتقاطع مع التقاليد الإسلامية العثمانية التي بنيت عليها الدولة وعملية الاقتباس يجب ان تتم بصورة تدريجية وتتفق مع واقع المجتمع العثماني وتمسكه بالتقاليد الإسلامية، بينما كان مدحت باشا يرى أن إنقاذ الدولة لا يتم إلا بالاعتماد مباشرة على اقتباس النظم الأوربية الإصلاحية، والتأكيد على مبدأ فصل الدين عن السياسة وإقامة نظام ديمقراطي برلماني دستوري على غرار الأنظمة السياسية في الدول الأوربية وبخاصة فرنسا.

² الباحثة، جامعة الموصل، العراق، hamidalswidani@gmail.com

المحور الأول: بداية تطور وجهات النظر بين السلطان الحميد ومدحت باشا:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدياد التنافس الأوروبي على ممتلكات الدولة العثمانية (الرجل المريض) (Mary: 1972: 65; Philip: 1959: 290)، ولا سيما التنافس بين فرنسا وبريطانيا وروسيا، وفي هذه الأثناء كان عبد الحميد يراقب الأحداث التي تمر بها الدولة العثمانية عن كثب، ويضع في مخيلته الحلول المناسبة لها (الماولتن، 1950: 65). كانت شؤون الدولة الداخلية والخارجية تدار من قبل شخصين هما الصدر الأعظم رشدي باشا ومدحت باشا، ولا سيما مدحت باشا الطموح المتأثر بأفكار الثورة الفرنسية، إذ كان يرى إن المرحلة التي اجتازها الشعب الفرنسي في ثورته على الطغيان، هي المرحلة التاريخية نفسها التي يجتازها الشعب العثماني في الوقت الحاضر وكان يقارن بين حالتي الشعبين فيريد لشعبه مثل ما حصل للفرنسيين بعد نجاح الثورة الفرنسية (الدملوجي، 1953: 92)، يبدو أن الأمر مختلف تماماً في مقارنة بين وضعي الشعبين الفرنسي والعثماني. كانت تلك الدول تطرح آراء تتعلق بشؤون الدولة العثمانية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري داخلياً وخارجياً بضرورة تولي السلطان عبد الحميد الثاني مسؤولياته، وكان أصحاب تلك الآراء يرون، أنه محترم من قبل رعيته لجديته وعدم انغماسه بالترف والملذات (النتشة، 1948: 43، عثمان اوغلو، 1991: 13).

جرت مفاوضات بين ولي العهد عبد الحميد، ورشدي باشا ومدحت باشا حول توليه عرش الدولة العثمانية، فضلاً عن بقاء الحكم في يد شخصين هما مدحت باشا ومحمد رشدي باشا دون وجود سلطان يعد وضعاً غير مناسب، من شأنه تأخير أعمال الدولة المهمة، والتأثير على سير علاقاتها الخارجية، ونتيجة لتلك الأوضاع فقد أقر مجلس الوزراء تنصيب سلطان جديد بدلاً من مراد الخامس (ملزباتريك، 1986: 101). من الواضح إن مدحت باشا، دوراً مهماً في خلع السلطان وتنصيبه، حيث كان له اليد الأولى في المفاوضات بين الطرفين، ويبدو أنه كان مطلوباً من السلطان الجديد وحسب المطالب الأوربية، البدء بالإصلاح وتسيير دفة الحكم إلى الأمام، وفي هذه الآونة كان عبد الحميد يقيم في قصر ماصلاك فذهب إليه مدحت باشا سراً وكلمه عن الشروط التي يتوقف عليها تنصيبه سلطاناً على الدولة العثمانية بدلاً من أخيه المريض مراد الخامس والعمل بالإصلاحات والإيمان بتطبيق الدستور (العزاوي، 1955: 119، السعدون، 2006: 19). كان رأي مدحت باشا، أن ينصب عبد الحميد نائباً عن السلطان حتى يتم التأكد من مرض أخيه بشكل نهائي، لكن عبد الحميد رفض استلام المسؤولية بوصفه نائباً عن السلطان (الوردي، 1971: 13)، لذلك وبناء على إصرار عبد الحميد على استلام المسؤولية كاملة تم عقد اجتماع آخر ضم محمد رشدي باشا الصدر الأعظم ومدحت باشا، للوقوف على درجة استعدادده لقبول الإصلاحات وإعلان الدستور، وأكد عبد الحميد أنه لا يقل عنهما حماسة وأنه سيمنح الشعب الحرية الكاملة ويدعو مجلس الأمة إلى سن القوانين الملائمة لروح العصر (سلطان، د.ت: 313، بيهم، 1959: 221)، بعد هذه الوعود بدأ مدحت باشا يجري مفاوضات مع السلطان عبد الحميد تجري لإتمام تنصيبه سلطاناً مكان أخيه، وكان مدحت باشا في أثناء المحادثات يحاول التعرف على رأي عبد الحميد في الدستور والإصلاح (الوردي، 1971: 13)، وكان مدحت باشا يدرك أن السلطان الجديد لن يستطيع الخروج عن إرادتهم، وقد خلعوا سلطانين من قبله ولا مانع لديهم من خلع ثالث إذا لم تجر الأمور على هواهم أو مثلما كانوا يفكرون (محمد علي، 1987: 91)، يبدو أن مدحت باشا وأعوانه المقربين، اخطئوا في تقدير شخصية عبد الحميد الثاني ودهائه ومكره السياسي، فكان مهمهم الوحيد السيطرة على مقدرات الدولة العثمانية وأنهم لم يفهموا ما يدور في فكر ومخيلة السلطان عبد الحميد والأخير كان يعد العدة للتخلص منه عندما تسنح له الفرصة.

يذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته، عندما زار الصدر الأعظم رشدي باشا مع مدحت باشا في قصر ماصلاك إذ يقول عن هذا اللقاء (عبد الحميد، د.ت: 12) إن قصر ماصلاك يشرف بشكل رئيس على المنطقة التي يتصل فيها مضيق البسفور بالبحر الأسود، والمنظر جميل جداً وقد التقيت هناك مدحت باشا ورشدي باشا اللذين جاءا إلي بعد اشتداد مرض أخي، سألاني عن شكل الحكم الذي سأختاره هل سيكون حكماً مشروطياً أم استبدادياً، فأجبتهم بأن إمبراطور النمسا عندما يذهب إلى المجر يلبس قبعة المجر ويكون مثلهم، وإذا رجع إلى النمسا يكون نمساوياً، كما أن قبطان السفينة يقود حسب الحاجة ومقتضيات الحال، فإني عندما أكون في موقع القيادة سأختار الإدارة التي تكون في خدمة وصالح البلد وسلامته، وأضفت بأنني أعتقد حالياً بأن الإدارة المشروطية هي الأفضل، لأن جميع الأمور سواء كانت جيدة أم رديئة تنسب للحاكم ولا يتحمل الوزراء أية مسؤولية، وضحكوا عندما قلت هذا أقرب إلى صالحكم، تبين هذا

الكلام ينم عن وعي سياسي وخبرة ودراية بشؤون الحكم، وإن عبد الحميد، كان يعرف تأثير مدحت باشا والصدر الأعظم رشدي باشا، على الرأي العام في الدولة العثمانية. اجتمع مدحت باشا لوحده مع عبد الحميد في قصر ماصلاك لأكثر من مرة وفي اللقاء الأخير طرح مدحت باشا شروطه الأساسية وهي: (باتريك، 1986: 104)

أولاً: إعلان المشروطة بدون تأخير.

ثانياً: التشاور يكون مع أعضاء الحكومة الرسميين فقط.

ثالثاً: تعيين سعد الله أفندي كرئيس كتاب في القصر السلطاني (الدملوجي، 1953: 243)، وتعيين ضياء باشا (الدملوجي، 1953: 245) ونامق كمال ككتاب في القصر، وكان الشرط الثالث بمثابة وضع السلطان الجديد تحت مراقبة رجال الانقلاب إذ يستطيعون مراقبته. وكانت غاية مدحت باشا من فرض هذه الشروط، على ولي العهد، لأنه كان مطمئناً أن السلطان القادم لا يستطيع رفض هذه الشروط، وإذا رفض تلك الشروط، فإن الحل جاهز هو تنصيب الأمير محمد رشاد سلطاناً بدلاً منه (زيدان، 1922: 462).

كثرت الروايات والأحاديث في مسألة موافقة السلطان عبد الحميد على شروط مدحت باشا وهناك رواية تقول بأن مدحت باشا أخذ تعهداً خطياً من ولي العهد عبد الحميد في قبول هذه الشروط، وهناك رواية أخرى تقول إن السلطان أقسم أمام مدحت باشا على العمل بهذه الشروط (باتريك، 1986: 104)، ويبدو أن السلطان عبد الحميد بموافقته على شروط مدحت باشا والتي رفض قسم منها كان متحمساً ليكون سلطاناً ومقتنعاً بقدرته على انقاذ الدولة من المحن التي تتعرض لها داخلياً وخارجياً، ليجلس على العرش والدولة محاطة بظروف معقدة أرهاقتها داخلياً وخارجياً فكان لزاماً عليه أن يرسخ موقعه وأن يواجه المشكلات الخطيرة التي تعصف بحكمه (الكياي، 1977: 24-25)، ولا سيما القلاقل التي دفعت إليها الدول الأوروبية في منطقة البلقان، وبخاصة روسيا التي دفعت الأقليات المسيحية إلى إعلان العصيان أو الثورة ضد الدولة العثمانية وتهديدها بالحرب والأزمات الداخلية والخارجية المتلاحقة والظائفة المالية حيث الخزينة العثمانية خاوية، والديون الخارجية وفوائدها المستعصبة والاضطرابات في البلقان (مشاكل روسيا وتهديداتها بحرب العثمانيين وثورة البلغار) وتخطب الصدر الأعظم رشدي باشا في سياسته وأجراءاته، مما يدل على أن يتولى الحكم في ظل مثل هذه الظروف الصعبة يمتلك قدرات فائقة قل نظيرها فوق مستوى المسؤولية التي القيت على عاتقه.

استقبل الشعب حكم السلطان عبد الحميد، بردود فعل مختلفة، فمنهم من رأى أن الشعب العثماني لم يستقبل حكم ذلك السلطان بحماسة وترحيب كبيرين، ويعتقد أن سبب ذلك ربما يعود إلى حد كبير بالمدّة القليلة التي شغل فيها عبد الحميد الثاني منصب ولي العهد، والتي لا تتجاوز ثلاثة أشهر فقط، بينما رأى آخرون أن الحالة عكس ذلك فقد أكدوا أن الشعب استقبل اعتلائه العرش بترحاب وحماسة كبيرين (Latimer، 1973: 334)، ويعلل بعض المؤرخين، أن مرد ذلك الاختلاف بين الترحيب من عدمه، إلى الظروف التي مرت بها الدولة بين وفاة السلطان عبدالعزيز وعزل مراد الخامس عن العرش، فقد سعى السلطان الجديد إلى تغيير الكثير من النظم والتقاليد التي كانت سائدة في مؤسسات الدولة، ومن بينها التركيز على الجانب الاقتصادي وضغط الأنفاق الحكومي للتخلص من الديون الخارجية وزيادة موارد الدولة (بالمر، 1992: 196). وبدأ السلطان الجديد بالعمل على كسب تأييد الشعب، وأظهر اهتماماً واضحاً بمعالجة المشكلات التي تعاني منها الدولة، وقد كان السلطان متحمساً إلى البدء في إصلاح أوضاعها الداخلية (Latimer، 1973: 335). إذ بدء السلطان يحضر الصلاة في المساجد ويزور الجنود في ثكناتهم العسكرية ويطلع على مشاكلهم، وطالب أيضاً بتحديد المشاكل التي تعاني منها الدولة، عن طريق دراستها ووضع الحلول المناسبة لها (العبيدي، 2000: 164)، وقد أشار السلطان إلى التدخلات الخارجية في شؤون الدولة، التي كانت وراء حركات التمرد في البلقان، مؤكداً معالجة الأمر بالتدابير المؤثرة لاستئصالها، مما يكفل سيادة السلم مع الدول الأوروبية (Karol، 1980: 3)، وكذلك الحركات التبشيرية في داخل الدولة التي بدأت تتدخل بشؤونها الداخلية (علي، 1987: 46-52)، يبدو أن السلطان كان عارفاً ومطلعاً بكل ما يتعلق بشؤون دولته وحريصاً على وطنه.

بقي عبد الحميد خائفاً من النفوذ الأوربي على مستقبل الدولة، وكان يعتقد أن آخر ما ترغب به الحكومات الأوروبية، هو رؤية الدولة العثمانية، إمبراطورية حديثة، إصلاحية، لكنهم في الحقيقة يتخذون من موضوع الإصلاحات أسباباً واهية لأغراض التدخل في شؤونها الداخلية (Miller، 1954: 298)، ومع كل هذه الأهداف المتناقضة مع مصلحة الدولة

العثمانية كان هناك دورٌ وطنيٌ يقود إلى الإصلاح في شؤون تلك الدولة من أجل بقائها قوية بوجه المحاولات الأوربية تفتيتها الدولة وتقسيم ممتلكاتها فيما بينها (Palmer, 1950: 549).

كانت الأوضاع التي سادت الدولة العثمانية قبل تولي عبد الحميد مقتل عمه وجنون أخيه، قد أحدثت ولاسيما تلك الحادثتين وقعاً أليماً في نفسه، وبخاصة أنهما حدثتا في وقت كانت الدولة تمر بظروف شديدة التعقيد (الواعظ، 1972: 16، الحكيم، 1980: 21، الخربوطي، د.ت: 185)، فقد أدرك السلطان، أن من يقف وراء هذه الأحداث هم دعاة الإصلاح وأنصار الدستور، إذ واجه في بداية حكمه نفوذ الباب العالي المتمثل بالصدور العظام والذين استبدوا بمناصبهم، محاولين السيطرة عليه (الهاللي، 2004: 62-63)، وكان في مقدمة الذين أصطدم بهم عبد الحميد هو مدحت باشا، ومن هنا كان عبد الحميد ينظر إليه بعين الريبة والشك (حسن، 1982: 24-24)، كما أنه كان يشعر بخطرته على الحكم (سامي، 1932: 14) ومن هنا كان يعتقد بضرورة مواجهة نشاط جمعية تركيا الفتاة، ويدعو أيضاً إلى مواجهة نشاطات المحافل الماسونية (رامزور، 1960: 123)، التي أخذت تشق طريقها ويزداد نفوذها في الدولة العثمانية (السلطان عبد الحميد، د.ت: 62-63)، ولأن نشاط الأحرار المطالبين بالإصلاح والحكم الدستوري، أخذ هو الآخر يزداد إلى جانب تدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة، وبججج مختلفة أهمها حماية الجاليات المسيحية ومنهم الأرمن متذرعين بحجة سوء معاملتهم (Kocas، 1967: 74)، ومن هنا بدأت تمارس الضغوط على الدولة لحملها على الإصلاح لتغيير أوضاع الجاليات المسيحية فيها (برج، 1974: 14).

ورث السلطان عبد الحميد مشاكل اقتصادية خطيرة كالديون وانخفاض عائدات الدولة، وتدهور الصناعة، إذ بلغت الديون الدولة حوالي (300,000,000) مليون جنيه إسترليني نتيجة لاقتراضها مبالغ كبيرة من المصارف الأوربية، التي تفاقت في عهد السلطان عبدالعزيز الذي خضع لإغراءات الدول الأوربية وبيوتاتها المالية في إقراضه مبالغ مالية طائلة بفوائد عالية، وفشله في التخلص من عقدة هذه الديون أواخر عهده (Karpas، 1970: 119)، فضلاً عن ظهور بوادر التمردات والانتفاضات التي بدأت تزداد نتائجها السلبية، مما دفع السلطان إلى اتباع سياسة القوة والحزم ضد محاولات الانفصال (بول رو، 1960: 108، ستيورت، 1974: 134)، لأن الدولة العثمانية تضم خليطاً قومي وديني متنوع، مما ولد مشكلات اجتماعية شائكة لمدة طويلة من الوقت (يونس، د.ت: 81).

بدأ السلطان عبد الحميد الثاني، خلال الأشهر الأولى من حكمه، القيام بتغيير العديد من العادات السيئة لموظفي القصر، فقد أمر بتقليل نفقات موظفيه الباهظة، كما أمر بتشكيل لجنة برئاسة الداماد (علي، 1987: 93)، محمود جلال، وزير المالية، وغالب باشا وأمرهما أن يدرسا ويدققا مصاريف القصر السلطاني وأن يقلصاها إلى الحد الأدنى، كما إنه أمر بتقليل مظاهر التي كانت مستشرية بين الأمراء وأميرات القصر، وقد استطاع أن يقلص من مصاريف القصر بما يقارب (360) قطعة ذهبية، بعد الإجراءات التي قام بها (Hakan، 2017: 53).

كان اهتمام السلطان بمعالجة الحالة الاقتصادية للدولة وتحسينها، نابعاً من إيمانه بأن كل المشاكل نتيجة للضائقة المالية، ويبدو ذلك بحكم خبرته في هذا المجال، إذ كان يدير أمواله في البورصة وأموال مزرعته بنفسه شخصياً ربما اعتمد السلطان بمعالجة الوضع الاقتصادي للدولة على رجال أكفاء وذو خبرة مثل محمود جلال فأشاروا بالمصرفي جورج ظريفي، وتلقى على يده دروساً حول السياسة المالية والاقتصاد، لذا فقد اكتسب الخبرة الكافية التي أهله لمعالجة الحالة الاقتصادية ووضع الحلول المناسبة لها (علي، 1987: 93).

وعمل السلطان عبد الحميد بكل جهده في الحقبة الأولى لإزالة الكثير من البروتوكولات السابقة في اجتماعه بالوزراء والمسؤولين (علي، 1987: 94)، وعُدَّ المرحلة الأولى لحكمه بأنها ليست مرحلة الظهور والتوجه والسيطرة، وهذا يعني أنه كان يعترف بالدور القوي لرجال الانقلاب في بداية توليه العرش (Shaw، 1977: 172). وقام بإجراءات عديدة منها تعيين محمود جلال الدين برتبة مشير في القصر، وسعيد باشا برتبة فريق وسعيد بيك كرئيس الكتاب (Sertoglu، 1955: 180) ولبيب بيك في وظيفة الكاتب في القصر، ثم أبدل القائد العام للجيش، إذ عين رديف باشا محل عبد الكريم باشا، وكانت هذه الإجراءات جزءاً من محاولته للابتعاد عن قبضة رجال الإصلاح المحيطين به (زيدان، 1922: 463).

اقتربت فترة الحكم الأولى لعبد الحميد بخطر تكتل الدول الأوربية ضد الدولة العثمانية، وهي غير قادرة على مواجهة هذه الدول مجتمعة (Shaw، 1977: 272)، إذ كانت الدولة تمر بفترة سيئة بأسوأ فترات (Miller، 1954: 36)، ويبدو لنا أنه كان من الأولى أن يحمي نفسه ويحيطها بأعوان مخلصين له وهو خبر خطط المتأمرين، وحتى لا يكون أسيراً لرجال

الأنقلاب كما وضع يده على اساس المشاكل المتعلقة بالحكم والأدارة والاقتصاد وبدء بمعالجتها بحكمة ورؤيه، وأعتماده على اسلوب التفاهم وحل المشاكل بالطرق السلمية مع المعارضين له.

المحور الثاني: دور مدحت باشا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

1- دور مدحت باشا في وضع الدستور (القانون الاساسي):

دخلت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، دوراً متزايداً من الضعف والوهن، نتيجة للحروب والمشاكل الكثيرة التي تعاني منها، وقد ساهمت تلك الظروف، في إفساح المجال لظهور شخصية مدحت باشا الذي أستطاع ان يؤدي دوراً بارزاً في أحداث تلك السنوات، واستطاع إشاعة روح الاصلاح، وعمل على نفاذ التنظيمات التي شملت جميع الطوائف المسيحية والإسلامية، وكانت تلك التنظيمات تحمل في تركيبها خصائص تميل بها إلى تأكيد استقلالها (اوزتونا، 1988: 102-106)، ولقد تضافرت الظروف المحلية والدولية، في تهيئة الأجواء المناسبة لبروز التيارات الاصلاحية (زيدان، 1922: 464). إن فكرة الاصلاح، واستلها من النموذج الغربي والتأثر به، أصبحت من نتائج التجربة الأوربية، إذا غدت أمراً واقعياً في أذهان مفكري القرن التاسع عشر خضع العثمانيون لتجارب دستورية سابقة تأثروا فيها، منها تأسيس المجلس الاستشاري العام في عهد محمود الثاني، وأصدار الدستور التونسي 1861، وانشاء مجلس شورى النواب في مصر 1866، وأصدار رومانيا دستوراً وكانا قريباً من أعين العثمانيين وأكثرهم قرباً، وقد تعاون عدد من الساسة مع السلطان من الذين شغلوا المناصب في الصدارة العظمى، وكانوا يعتقدون أن إعادة السلطة إلى مجلس الوزراء يتم بتقليص نفوذ المايين (عبد الخالق، د.ت: 38) ويلدز (اوزتونا، 1988: 309-310، Monroe، 1985: 243)، وقد أدركوا في النهاية أن ذلك لن يتم إلا بإعلان الدستور (البستاني، 1978: 26-28).

لقد رأى الجيل الأول من المصلحين، إمكانية التوافق بين علوم الغرب وتقدمه، وبين الحفاظ على الشريعة الإسلامية والالتزام بأحكامها، فقد فسر العديد من المؤرخين أن خير وسيلة لتفادي الخطر الأوربي، هو العمل بمقتضى تنظيماته وقوانينه لكي تصبح الدولة على خط واحد مع هذه الدول (فيضي، 1925: 31)، وربما أن ذلك هو من دفع مدحت باشا ليؤدي دوراً اصلاحياً كبيراً في أثناء ولايته على بغداد، وحينما عاد إلى اسطنبول قدر له أن يدخل في الحياة الأوربية وتأثر بها وقد عدّ مدحت باشا من المشكلات التي تواجه الاصلاح وجود توجهات وأهواء لدى الأفراد، تؤدي دورها السلبي في الاصلاح، عندما يكون هؤلاء في موقع مؤثر في إدارة الدولة، فكانت هذه العوامل والمصاعب قد جعلت البعض يبدأ بالمناداة بالحكم الدستوري اعتقاداً بالخلص من تردي الأوضاع (مكارثي، 2000: 79)، وقد اقحم نفسه في السياسة الدولية فأوصى إلى الدول الأوربية بضرورة خلع السلطان عبدالعزيز (امين، 1948: 22)، وهو الذي أزاح السلطان مراد عن العرش، وساهم في تنصيب عبد الحميد الثاني سلطاناً على الدولة العثمانية (البستاني، 1978: 30).

عندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطة، كان هناك تيار قوي يطالب بإعلان الدستور، ويعتقد دعاة أن شفاء أمراض الإمبراطورية العثمانية، لا يتم إلا عن طريق إعلان الدستور، الذي سوف يكون جواباً حاسماً للدول الأجنبية، التي كانت تطالب بإلحاح باصلاح الأوضاع العامة للدولة (محمد علي، 95)، وقد كانت وجهة نظر السلطان عبد الحميد من الاصلاحات وفق مفهوم خاص في إدخال العناصر المدنية إلى بلاده، فهو لا يريد من الغرب الحضارة (الثقافة والتراث)، لأنه كان يرى ان لشرق حضارته الإسلامية المتكاملة المتفوقة على حضارة الغرب، انما كان يريد العلوم الحديثة وهذا هو المهم، لا يريده مره واحده انما بالتدريج، وأن نأخذ بالحسبان الاوضاع والظروف، وهو يرفض الاصلاح المستعجل ويدعوا إلى التأني والتدرج في التعامل مع واقع الدولة.

لقد أمر السلطان بتشكيل لجنة برئاسة مدحت باشا ضمت 28 عضواً منهم عشرة علماء دين وستة عشر مدنياً وعسكريين اثنين، وقد ضمت اللجنة أشهر الشخصيات الداعية إلى إعلان الدستور، مثل نامق كمال وضياء بيك، ممثلين عن الأقليات غير المسلمة مثل جاميح أوهانيس وأوديان أفندي (Devereux، 1963: 239)، درست هذه اللجنة ما يقارب عشرين مشروعاً، وكان مشروع مدحت باشا الذي وقع الاختيار عليها وهي انضج المسودات من بين تلك المشاريع (محمد علي، 1987: 37). كان مدحت باشا من رواد المشروطة وأنصارها بحكم عمله ودوره في الحركة الاصلاحية، فضلاً عن اختلاطه مع الأوربيين، أذ كان يؤمن بأن المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة سوف تهدأ ويزال الستار عنها بعد

إعلان الدستور (Davison، 136: 1963)، يبدو ان اعتقاد مدحت باشا من اعلان الدستور سيحيى الدولة العثمانية من تدخل تلك الدول ناسياً انها لم تكن تهمها في الحقيقة الاصلاحات وشؤون الأقليات بأنها كانت ترتكب مظالم كثيرة بحق شعوبها وشعوب التي تستعمرها، فضلاً عن التكوين الاجتماعي المختلف للدولة العثمانية والذي يتعارض مع تطبيق مثل بنود ذلك الدستور في تلك الفترة الحرجة.

أشارت بعض مواد الدستور إلى المساواة بين جميع الشعوب المنضوية تحت سيطرة الدولة العثمانية بغض النظر عن الدين والعرق، ومن بين مواده (بروكلمان، 1955: 126):

أ- عدّ الإسلام ديناً للدولة حفظ حقوق جميع الرعايا من المذاهب الآخر.

ب- إفساح المجال أمام جميع العثمانيين في تقلد المناصب الرسمية على قدم المساواة.

ج- اعتماد التمثيل الشعبي عن طريق مجلس المبعوثان.

وقد وضعت ضمن البنود مسألة الميزانية، التي يشرف على اعدادها المجلس وقد استلهمت اللجنة التي أتبع مبادئ الدستور الدساتير الأوروبية (باشا، 1329هـ: 19-20)، وأفادت بشكل خاص من نصوص الدستور البلجيكي والدستور الفرنسي (Bozdiq، 130: 1975)، أن المساندين لحركة الاصلاح العثماني لم يؤلفوا إلا أقلية من المثقفين وبعض موظفي الدولة وسكان المدن الكبيرة، أما الأكثرية الساحقة من العثمانيين فكانت بعيدة عن تيار التجدد والاصلاح، بل بعيدة كل البعد عن فهم القوانين الدستورية وتطبيقاتها.

2- الجدل بين المؤيدين والمعارضين للدستور:

أبرزت مناقشات الدستور معارضة من المحافظين ومن أنصار الحكم المطلق، وكان يعتقدون ان المشكله في تطبيق الدستور داخل الدولة العثمانية لم يكن يعي ان عوامل تطبيقه داخلية كانت غير مكتمله، إذ كان جودت باشا، أحد أقطاب معارضي الدستور، بل ويعارض أفكار مدحت باشا بقوله ليس من حاجة إلى الدستور، بعد أن تولى العرش سلطان عاقل حكيم، مما جعل مدحت باشا يغتاظ بشدة، وبعد أن شرح بإسهاب الأسباب التي تدعو لإعلان الدستور قال إننا لم نخلع السلطان عبدالعزيز إلا طمعاً في الوصول إلى هذه الغاية المقدسة (الكتبي، د.ت: 148)، وهي أن يستطيع الانقلابيون بزعامه مدحت باشا فرض الدستور والقيام بالاصلاحات، وهي جزء منها تلبية للمطالب الأوروبية.

كان الصدر الأعظم رشدي باشا، قد أشار إلى معارضة الحكومات الأوروبية للنظام الديمقراطي ومنها روسيا، مؤكداً عدم ملائمة النظام الدستوري للدولة العثمانية (النعمي، 1982: 42)، وأكد شيخ الإسلام من خلال إصداره فتوى جاء فيها أن الدولة تعهد بكم ويمكن جمع الأتراك من الأناضول وروميلا لاستشارتهم في شؤون الدولة، ومن الضروري الرجوع إلى الشريعة في مسائل الشؤون الخارجية ويمكن الاستعانة بالفتوى، عندما تقع في شك حول مسألة من المسائل (الكتبي، د.ت: 148)، ويبدو ان قناعة الصدر الأعظم رشدي باشا بان النظام الدستوري غير ملائم للدولة العثمانية، كونه سيزيد الخلافات وأبتعاد الشعوب البلقانية عن الحكومه المركزيه وبالتالي تفقد الدولة سيطرتها على مساحات واسعه من الأرض. والواقع إن الصدر الأعظم وشيخ الإسلام من عارضا أساساً الاصلاحات الدستورية، لأن مفهوم السيادة عندهما يقوم على أساس التقاليد الإسلامية العثمانية، وعليه أنهم الصدر الأعظم رجال الحركة الدستورية بتقليدهم للرايكية الأوروبية (النعمي، 1982: 42). هدد مدحت باشا الحاضرين بالاستقالة، فيما أذا رفضت اللجنة إقرار الدستور، وقد اكتشفت مؤامرة منظمة، من أجل رفض الاصلاحات السياسية والحركة الدستورية، وإزاء ضعف المستنيرين اضطر السلطان عبد الحميد الثاني، إلى نفي قادة المؤامرة مع حوالي خمسة عشر من أنصارهم إلى جزر متعددة (الكتبي، د.ت: 148)، بينما استمرت لجنة إعداد الدستور بعملها لغرض إعداده، وبعد الانتهاء من المناقشات، حمل رئيس اللجنة مدحت باشا مشروع الدستور إلى السلطان، وقد أعرب في كتاب بعث به إليه عدم رضاه عن المشروع، وقد أقرح إجراء بعض التعديلات عليه (Devereux، 51: 1963)، ويبدو أن السلطان قرأ المسودة وقد وجد فيها ما يتعارض مع مركزه كسلطان. إذ كتب إلى مدحت ما يأتي أطلعنا على لائحة القانون الأساسي التي قد بعثتموها ألينا بصورة خاصة، ولاحظنا وجود أشياء فيها لا تتفق واستعداد المملكة وقابليتها، وربما كانت أفكارنا متوجهة إلى وضع إدارة صحيحة تكفل للملكة المستقبل الحسن، فأنا سنتلقى المساعدة التي تبذلونها في هذا الشأن بمزيد من التقدير والعطف

وغاية ما نرجوه من التنظيمات الجديدة المنوي إعلانها، التوفيق بين حاجات الأمة وحقوق الدولة، وعليه أطلب إليكم أن تبينوا للصدر الأعظم بعد سلامي عليه وجوب طرح مسودة الدستور على بساط البحث والمذاكرة، ولي وطيد الأمل بأن حميتكم الإسلامية ستحملكم على أظهار رؤيتكم ضمن نطاق مقاصدنا، وأحبد أن تبقى هذا السر مكتوماً بينكم وبين الصدر الأعظم (النعيي، 1982: 39-40). أجاب مدحت باشا على رسالة عبد الحميد قائلاً: إننا لا نجد وسيلة للخلاص من موقفنا العصيب الحاضر، إلا بسلوك أحد الطريقين: إما أن نعمل على اصلاح الأمور الداخلية وفقاً للوعود التي قطعناها لدول أوربا قبل انفضاض مؤتمر الدول الست المنعقد الآن في اسطنبول وسيتم انفضاضه بعد ثلاثة أيام، وإما أن نقبل بما ستقرره دول أوربا بحقنا، ونرضى بحكم الوصاية الذي سيفرضونه علينا مدى حياتنا، فإن لم نتبع الطريق الأول قبل انفضاض المؤتمر، فالطريق الثاني مهياً لنا لا محالة (الكتبي، د.ت: 113). وربما يحمل هذا الجواب الذي قدمه مدحت باشا إلى السلطان عبد الحميد في طياته نوعاً من التهديد المبطن، الذي تلوح به الدول الأوروبية في حال فشل إعلان الدستور، والذي يعمل عليه مجموعة من الاصلاحيين وعلى رأسهم مدحت باشا، لذلك أثّرت تلك الرسالة وبوضوح، أن من مقاصد هؤلاء إشعار السلطان، أن الدول الأوروبية هي ممن تدعم هؤلاء في موضوع الاصلاحات، ولا سيما في موضوع إعلان الدستور، وربما ذلك دفع عبد الحميد إلى الموافقة على إعادة النظر في الدستور وإعادة قراءته مرة أخرى. أوصى سعيد باشا وسليمان باشا، باتخاذ الدستور الفرنسي أساساً ومصدراً رئيساً لدستور الدولة العثمانية، وبعد عدة جلسات في قصور مدحت باشا، قدمت مسودة الدستور، وضمت مائة وأربعين بنداً، إلى السلطان عبد الحميد الثاني، والذي أحاله إلى مجلس الوزراء لمناقشته، كما أصدر السلطان أمراً بتشكيل مجلس النواب (مجلس المبعوثان بما يتفق مع عادات وتقاليد الأمة وأن تقدم دراسة حول هذا الموضوع للقصر) (البستاني، 1978: 96).

وبعد دراسة مجلس الوزراء مسودة الدستور، وإدخال بعض التعديلات عليه، أحالها السلطان إلى ثلاثة من مستشاريه وهم الفريق سعيد باشا وسليمان باشا ورئيس الكتاب سعيد بك، كما إقترح اضافة إلى المادة (113) فقد جاء في البند المذكور (إنه يحق للحكومة أن تعلن الإدارة العرفية مؤقتاً، أي تعطل القوانين والأنظمة) وطلبوا أن يضاف إليها هذه الفقرة (إن الذين يثبت عليهم بواسطة التحقيقات الضابطة الصحيحة، أنهم سبب في اختلال أمنية الحكومة، فللحضرة السلطانية وحدها الحق في إخراجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها) (Bozdaq، 1975: 56-58; Lewis، 1968: 140). أن أعضاء فريق المستشارين الخاص بالسلطان قد اختلفوا فيما بينهم، فريق يؤيد إضافة هذه الفقرة، وفريق آخر يعارض، لكن أمام إصرار السلطان، على إضافة التعديلات التي أشار إليها، وإجراء إضافات أو حذف على بعض الفقرات التي أشار إليها وإضافة هذه الفقرة إلى هذه المادة، قبل مدحت باشا هذا التعديل، وتبدو رغبته في سرعة العمل كما أن التعديل المشار إليه، يتعلق بالولايات البعيدة عن مركز الدولة (زيدان، 1922: 465-466)، وكانت مسودة مشروع مدحت باشا تتألف من 140 مادة حذفت 21 مادة منها، فأصبح الدستور بعد ذلك يتألف من 119 مادة (برهان الدين، 1995: 32)، ويبدو أن غاية مدحت باشا، الإسراع في إعلان تطبيق الدستور، هي التي جعلته يوافق على تغيير بعض المواد التي تمت أضافتها إليه. حاول مدحت باشا إشراك الدول الأوروبية في مسألة الدستور العثماني، وأراد أن يجعل منهم طرفاً ضد السلطان عبد الحميد الثاني، قام بإرسال أوديان أفندي، الذي كان مستشاراً في وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الدول الأوروبية في مهمة خاصة لكي يتم اعتماد الدستور كوثيقة او معاهد تلزم الدولة العثمانية على تطبيقها (هاسلب، 1975: 108)، ويبدو أن هذا أمر غريب أقدم عليه مدحت باشا عندما جعل الدول الأوروبية المعادية للعثمانيين تشارك في مسألة الدستور، وأن تكون طرفاً ضامناً ضد السلطان، قد أفقد المصداقية بينه وبين السلطان الذي أصبح لا يثق به. استطاع أوديان أفندي لقاء وزير خارجية بريطانيا اللورد دربي Darby إذ ذكر له بأن القانون الأساسي الموضوع الآن في الدولة العلية سيؤمن ويحقق أمن المسيحيين ويوفر لهم حقوقهم وأن الإدارة في الدولة العلية، لا تمنع في إدارة المشروطة بشكل معاهدة دولية لإعطاء جميع الضمانات التي تطلبها الدول الأوروبية لذلك فلا داعي لأي قرار يتخذه المؤتمر بشأن الروميلي (الدارندي، 1949: 153). لقد استمع اللورد دربي لحديث أوديان أفندي بكل اهتمام، ثم ذكر له بأنه لا يستطيع إعطائه جواباً قطعياً، ولكنه بعد أيام ذكر له بأن مسألة القانون الأساسي مسألة داخلية لا يمكن أن تتدخل بها الحكومات الأوروبية (هاسلب، 1975: 108). إن مدحت باشا، الذي أراد أن يضع إدارة الشؤون الداخلية للدولة العثمانية تحت كفالة الدول الأجنبية، قد كرر اقتراحه في مؤتمر استانبول ولكن لم يأخذ به (هاسلب، 1975: 108)، ويبدو أن هدف مدحت باشا من ذلك إحراج السلطان عبد الحميد أمام تدخل الدول الأوروبية الذي سيزيد الإرباك

العام للدولة وإن نظرت كانت سطحه ولم يكن مؤمناً بداخله بتطبيق النظام البرلماني في بلاده بقدر إيمانه بتحقيق مصالحه الشخصية في السلط والجاء.

ويتبين أن مدحت باشا كان له ارتباط وثيق بالأجانب من ناحية الأفكار والمصالح إلى درجة أنه لم يكن يستطيع أن يدرك، بأن أي دولة تضع نظام إدارتها الداخلي، تحت ضمان وكفالة الأيدي الخارجية لا يبقى لها شيء من الاستقلال، وأن الحرية التي تكون مناعة بكفالة أجنبية هي أسوأ أنواع العبودية (البرو، 1960: 36)، وقد أدت توجهات مدحت باشا هذه إلى تعميق خلافاته مع السلطان عبد الحميد الثاني.

إن الغاية التي كان يسعى إليها مدحت باشا، هي الوصول إلى الأهداف التي كان يعمل وجماعته على تحقيقها، حول الإصلاحات والتبشير بأفكار جمعية تركيا الفتاة من أجل بث ونشر تلك الأفكار، وعمل بطرق متعددة من أجل تحقيق أهدافه حتى لو تدخلت الدول الأوروبية في شؤون بلاده، وحتى لو صارت فاقدة السيادة، كل تلك المحاولات من قبل مدحت باشا كانت بدايات للخلاف الشخصي مع السلطان عبد الحميد الثاني.

3- إعلان الدستور:

وافق السلطان عبد الحميد على إعلان القانون الأساسي، لمطابقته أحكام الشرع الشريف (معروف، 1972: 45)، طلب من مدحت باشا في 23 كانون الأول عام 1876 إعلان القانون الأساسي، فأعلنه مدحت باشا بمرسوم سلطاني (فارس، 1966: 1903-1904)، في مراسيم خاصة أقيمت في الباب العالي وكان الدستور العثماني مقتبساً من الدساتير الأوروبية وعُدَّ الدستور الذي أعلن 1876 بارتقاء عبد الحميد إلى سدة الحكم بمثابة نصر وتطوراً إصلاحياً لمدحت باشا وجماعته (علوش، 1960: 55).

كان هدف عبد الحميد من إصدار الدستور، هو امتصاص سخط أنصار النظام الدستوري، فضلاً عن التخلص من الضغوط الأوروبية المستمرة على الدولة العثمانية، وتدخلها في شؤونها الداخلية، وكذلك لكسب تأييد هذه الدول، ولاسيما أنها كانت تسعى إلى تقليل دور وحجم روسيا في المنطقة ولاسيما إن الأخير هددت في مؤتمر اسطنبول بالجوء إلى الحل العسكري (النعمي، 1982: 35)، كما أن الضغوط السياسية الدولية (رشاد، 1926: 211)، التي ازدادت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولاسيما من جانب روسيا التي كانت تستغل وجود أعداد كبيرة من السلاف والنصارى بين رعايا الدولة العثمانية، إذ استخدمت روسيا ورقة الدين في دعايتها ودبلوماسيتها من أجل تقوية موقفها (الجبوري، 2005: 94)، على اعتبار أن ذلك سيكون جواباً حاسماً للدول الأجنبية، التي كانت تطالب وإلحاح بإصلاح الأوضاع في الدولة بغية عدم تدخلها في شؤونها الداخلية (الوديناني، 1996: 40). هناك من يرى أن الدستور كان من صنع مدحت باشا، بينما يرى البعض الآخر أنه من صنع عبد الحميد نفسه (عثمان اغلو، 1991: 20)، أن السلطان عندما أصدر دستور عام 1876 كان امتداداً لمشروعات الإصلاح التي شهدتها الدولة مطلع القرن التاسع عشر ويمكن القول أن الدستور جاء نتيجة لاتفاق وتنسيق ظهر عقب مناقشات ودراسات جرت بين صفوف المثقفين ورجال الدولة المعنيين وعبد الحميد، والدليل على ذلك أن السلطان عبد الحميد، لم يواجه بمعارضة قوية عندما عمل المادة 113 المشهورة من الدستور، وإن صدور الدستور قد صعد من شعبية مدحت باشا ومجموعته الإصلاحية فضلاً عن أن صدوره قد شكل علامة فارقة في عهد الدولة العثمانية وعلى الرغم من موافقة عبد الحميد على إعلان الدستور والعمل به، لكنه لم ينسَ ما يسعى إليه مدحت باشا، لذلك فإن صدور الدستور قد زاد الخلافات الحاصلة بين مدحت باشا وعبد الحميد بشكل كبير لاختلافهم على فهم وتفسير القرارات وتنفيذها، وكان دستور عام 1876 أول دستور يصدر في الدولة العثمانية بشكل رسمي (برهان الدين، 1995: 25)، أن الدستور هو امتداد لمشروعات الإصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية مطلع القرن التاسع عشر (التنظيمات) ونتيجة لجهود بعض رجال الدولة المستنيرين والمصلحين في الوقت ذاته من أمثال مصطفى رشيد باشا (1800-1858) ومحمد فؤاد باشا (1815-1869) ومحمد أمين عالي باشا (1815-1871) ثم مدحت باشا الذي ساهم هو الآخر بدوره في وضع وأقرار الدستور وليس هو صانعه.

المحور الثالث: الموقف السياسي لمدحت باشا بعد تولي الصدارة العظمى:

1- تولي مدحت الصدارة العظمى:

بدأت شعبية مدحت باشا بالازدياد (حيدر، 1913: 25)، ولاسيما أنه كان يتزعم التيار الاصلاحى المدعوم من الدول الغربية عموماً، وتسانده جمعية الاتحاد والترقي التي دعم أعضاؤها العمل بالدستور، والأخذ من الدساتير الأوروبية التي شهدت مجتمعاتها تقدماً ملحوظاً في جميع المجالات، لذلك كان التيار الاصلاحى يركز على أن من حق الشعوب أن تكون لها قوانين تلائم أحوالها المذهبية، وأن يعيش الكل في راحة البال ورغد المعيشة (Mary، 2: 1959).

أعفى محمد رشدي باشا من منصب الصدارة، بسبب تقدمه بالسن في ظل هذه الظروف المهمة في أواخر سنة 1876 (Mary، 7: 1959)، واسند منصب الصدارة إلى مدحت باشا، فقد كان تعيينه في هذا المنصب نتاج عدة أمور منها، خطر الحرب الروسية العثمانية، بغية كسب هذه الدول إلى جانب حكومته في مواجهتها القادمة للروس لذا تم تعيين مدحت باشا كصدر أعظم في 19 تشرين الأول عام 1876 (ياغي، د.ت: 179)، وقد جاء في كتاب التكليف الذي وجهه له ولما كنتم جامعين للصفات المطلوبة والمستقيمة وجهنا منصب الصدارة لعهدة حميتكم (فارس، د.ت: 402). وعلى الرغم من عدم الشعور بالارتياح الذي يكنه السلطان عبد الحميد له منذ اللحظة الأولى لتوليته الحكم، إذ كان بنظره المسؤول الأول في عملية خلع السلطان عبدالعزيز والسلطان مراد الخامس، وقد خشي منه على عرشه (الخالدي، 1362هـ: 65)، فقد زادت منزلته التي كان يحظى بها مدحت باشا في نفوس الشعب، من استياء عبد الحميد منه (فريد بك، 1993: 328). شهدت صدارة مدحت باشا انتهاء العمل بسن الدستور، وقد تردد عبد الحميد في الموافقة عليه لكنه اضطر إلى قبوله في النهاية، بعد أن عدل بعضاً من أبوابه المتعلقة بصلاحياته (عثمان اغلو، 1991: 19-20).

بدأت اعمال المؤتمر في 11 كانون الأول 1876 واستمر المؤتمر إلى 23 كانون الأول، اذ اراد اسلطان اشعار الدول الأوروبية ان مدحت باشا هو عنوان المرحلة الدستورية الجديدة، اذ رغب عبد الحميد بإنهاء اعمال المؤتمر اذا ماسمعوا ان مدحت باشا المعروف لديهم أصبح صدر أعظم، الا ان المؤتمر واصل جلساته، ومن اجل قطع الطريق على المؤتمر والدول المشتركة فيه أعلن الدستور العثماني في يوم 23 كانون الأول 1876 عندما بدأ المؤتمر جلساته الرسمية أما ماسبق ذلك فقد كانت اجتماعات تمهيدية (الخالدي، 1362هـ: 65، ياغي، د.ت: 179)، وقد بلغت الدول المجتمعة رسمياً بإعلان الدستور (Fo، 8: 78/3085).

لقد أراد السلطان عبد الحميد من إعلان الدستور، شل أعمال مؤتمر اسطنبول (Everley، 324: 1985)، وقطع الطريق بوجه الدول المشاركة فيه للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية (بونيه، 1950: 21)، لذا فإنه كان يرى في تعيين مدحت باشا وإصدار الدستور، التخلص من مشاكل الدولة وأزماتها السياسية نتيجة للمكانة التي يحظى بها مدحت باشا لدى الأوساط الأوروبية (باتريك، 1986: 87)، فضلاً عن ذلك كان يعتقد أن إصدار الدستور وتعيين مدحت باشا صداراً أعظماً سوف يساهم في حل جميع المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية، وربما تخفف من حدة التوتر التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بشكل عام وروسيا بشكل خاص حول الأوضاع التي كانت تجري في البلقان وبتحريك من القيصر الروسي.

كانت للدول الأوروبية مواقف متباينة من الدستور، فقد عدته روسيا وسيله لخداع الدول الأوروبية، وأن مصيره سيكون مصير التنظيمات والمراسيم التي صدرت قبله، في حين امتدحته ألمانيا بلسان مستشارها بسمارك، حينما قارن حل المسألة الشرقية بصدور هذا المرسوم، أما بريطانيا وعن طريق سفيرها في الدولة العثمانية فقد استبشرت بالدستور واعتبرته يدعو إلى التآلف بين العناصر المسلمة والنصرانية في الدولة، كما عدت سلطته تفوق سلطة السلطان والصدر الأعظم مجتمعين (الجوري د.ت: 99)، كان الدستور العثماني امتداداً للتجارب العثمانية السابقة، فقد كان أصدره بدافع أرضاء الدول الأوروبية وإبعاد الخطر الأوربي عن الدولة، مما يعكس انعدام الإرادة الحرة في اتخاذ القرار المناسب بما يتناسب مع حاجات المجتمع والدولة، وبالتالي زيف بطلان دعوات مدحت باشا بأن الدستور يكفل الحريات العامة ويصون المحكوم من الحاكم وتمنح خلاله حقوق الرعية.

2- مؤتمر اسطنبول وموقف السلطان والصدر الأعظم منه:

عقد المؤتمر اثر تطورات الوضع العسكري في البلقان وما سمي بالأزمة البلقانية بالتمرد الذي بدأ في البوسنة والهرسك في 9 حزيران 1875 عندما قام فلاحوا الهرسك النصارى الاضطرابات بسبب قلة المحصول الزراعي وزيادة الضرائب وسوء المعاملة، ووقوف صربيا والجبل الاسود إلى جانب المتمردين وانتشر التمرد إلى البوسنة، ثم اندلعت الأزمة البلقانية مطلع عام 1875 وفي تموز 1876 أعلنت صربيا والجبل الاسود الحرب على الدولة العثمانية، عقد المؤتمر في 11 كانون الأول 1876 واستمر اثنا عشر يوماً ثم بدأ بصورة رسمية في 23 كانون الأول 1876 في مقر وزارة البحرية العثمانية في حي قاسم بيك باسطنبول (فريد بك 1993: 616؛ العبيدي 2000: 169). كان قيصر روسيا الاسكندر الثاني 1855-1881 يعدّ خطابات التهديد والوعيد قائلاً بأنه لن يستطيع الصبر لمدة أطول أمام الظلم الذي يتعرض له المسيحيون من قبل الأتراك الظالمين، وكان موقف بريطانيا على الرغم من معارضتها الحرب اضطر الباب العالي، إلى إعلان قبول وقف إطلاق النار، وإعلان الهدنة وأوعزت بريطانيا إلى سفيرها في روسيا إلى مقابلة القيصر ومعرفة النية الحقيقية له والمدى الذي ينوي أن يسير في هذه المسألة، وكان جواب القيصر واضحاً وأكد أن على الدول الكبرى أن تعقد على الفور مؤتمراً لبحث المسألة الشرقية والقضية البلقانية، وإن لم تقدم الدول الكبرى على هذه الخطوة فإن روسيا ستضطر عندئذٍ إلى إنجاز هذه المهمة وحدها (Deverux 1964: 58)، وعلى ضوء هذا التهديد الذي أطلقتة القيصر الروسي، بدأت وفود الدول المشاركة بالحضور إلى اسطنبول بعد أن أخذت بريطانيا على عاتقها دعوة الدول الكبرى إلى هذا الاجتماع (علي، 1987: 107).

وكان دور ممثل إنكلترا اللورد سالز بوري (Sallsbury) (بالممر 192: 255)، هو إبلاغ الدول الكبرى، وهي كل من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا، إذ اجتمع رؤساء هذه الدول للتشاور معهم حول الموقف ولمعرفة نية كل دولة، وموقفها تجاه الدولة العثمانية وقد لخص رئيس الوفد البريطاني رأيه في الدولة العثمانية على النحو التالي لقد صادفت في طريقي إلى هنا من لا يحب روسيا ولا يثق بها ولكني لم أصادف من يحمل نية مساعدة الحكومة العثمانية أو يتجاسر على إعلان أي حب أو احترام لها (علي 1987: 108). ويبدو أن ذلك ربما يمثل موقف بريطانيا التي تريد كسب الدول الأوربية إلى جانبها ضد الإطعام الروسية أولاً، وثانياً كان يمثل السياسة الجديدة لبريطانيا اتجاه الدولة العثمانية (فريد بك 1993: 616). بدأ المؤتمر باجتماع ممثلي الدول الكبرى في السفارة الروسية من دون اشتراك ممثلي الدولة العثمانية، فقد استمرت الاجتماعات الأولية بين الدول الكبرى 12 أيام والباب العالي ينتظر بقلق نتائج تلك الاجتماعات (Devereux 1964: 60)، وقدمت هذه الدول نتائج مباحثاتها بشكل قائمة طويلة من المطالبات والشروط إلى الدولة العثمانية (العبيدي 2000: 154)، وكانت الدولة العثمانية تجري فيها الاستعدادات لإعلان الدستور، بينما كانت الأوضاع مضطربة في بلغاريا وصربيا والجبل الأسود (فريد بك 1993: 616).

بعد المشاورات وإكمال بنود الدستور، تم اسناد منصب الصدارة العظمى إلى مدحت باشا، نتيجة للمكانة المعروفة لمدحت في المحافل الأوربية بدلاً من رشدي باشا الكبير، في السن (برهان الدين 1995: 34). ويبدو أن غرض عبد الحميد من هذه الإجراءات لإشعار الدول الأوربية أن مدحت باشا هو عنوان المرحلة الدستورية الجديدة وعلى رأس الحكومة العثمانية الدستورية (برهان الدين 1995: 34)، وكان يأمل أن تقبل الدول الأوربية بهذا الدستور وبالتالي يقل الضغط الأوربي عليها وكذلك إلى إلغاء المؤتمر المزمع عقده في اسطنبول (Devereux 1964: 383). لقد جرى إعلان الدستور عندما كانت الدول الأوربية مجتمعه مع الوفد العثماني في بناية وزارة البحرية بمنطقة قاسم باشا في اسطنبول، عندما ارتجت نوافذ البناية بأصوات المدافع، فقد رفع أعضاء وفود الدول المشاركة أبصارهم عن الأوراق، إذ قام صفوف باشا ممثل الدولة العثمانية بالمؤتمر، مبتسماً ومخاطباً الوفود أيها السادة إن أصوات المدافع التي سمعتموها الآن تزف بشرى إعلان الدستور العثماني وسيجتمع قريباً مجلس المبعوثان ومجلس الأعيان، وبذلك لن تبقى إدارة الدولة بدون رقابة من الأمة وستطبق جميع الاصلاحات لجميع الرعايا العثمانيين ولأجله لمؤتمرهم هذا لان الدستور المعلن سيكفل جميع الاصلاحات التي تريدونها في دولتنا (علي، 1987: 119)، ولكن ما أن انتهى صفوف باشا من خطابه حتى عاد أعضاء وفود الدول المشاركة في المؤتمر إلى مناقشاتهم، وهذا عكس ما كان يتوقعه مدحت باشا رد مندوبوا الدول الكبرى على خطاب صفوف باشا بالرفض واستمر عمل المندوبين.

(سرهنك، 1312هـ: 736؛ العدول، 1989: 81)، وتم إعلان الدستور والقبول بالاصلاحات التي تعهد بها، واستمرت أعمال المؤتمر 29 يوماً حتى يوم السبت 20 من كانون الثاني عام 1877 فقد عقد المؤتمر تسع جلسات، واتخذوا فيها قراراتهم

حول مسألة البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبلغاريا، وان هذه المقترحات لم تحظ بموافقة الدولة العثمانية الأمر الذي دفعها إلى رفضها (Price، 1961: 77)، يبدو ان الخطأ الكبير الذي وقع به مدحت باشا في تقديره للوضع السياسي والعسكري الصعب الذي كانت تمر به الدولة العثمانية، اذ كان مقتنعاً تماماً بان اعلان الدستور سيؤدي إلى انتهاء اعمال المؤتمر وتخفيف حدة الخلاف العثماني الروسي.

تواصلت جلسات المؤتمر التي بدأت من 11 كانون الأول 1876 حتى 23 كانون الثاني 1877 (برهان الدين 1995: 34)، وعلى الرغم من مجيء صدر أعظم له احترامه وسمعته الجيدة في أوروبا (حيدر 1913: 190؛ البرو: 418)، في 15 كانون الثاني 1877، فقد وقع مندوبو الدول الكبرى على مقررات المؤتمر، وعدّو هذه المقررات حد أدنى من المطالب وطالبوا السلطان بالموافقة عليها خلال أسبوع وإلا فإن مندوبي الدول سيغادرون اسطنبول (P.R.F.O: 309؛ العبيدي 2000: 154)، كما رفض المؤتمر مقترحات الدولة العثمانية حول إجراء الاصلاحات وعقد مجالس انتخابية في البوسنة والهرسك (Devereux 1964: 58).

في 20 كانون الثاني انعقدت آخر جلسة للمؤتمر للاستماع إلى رأي الدولة العثمانية، حول المقترحات، فقام صفوت باشا بقراءة رد حكومته، الذي كان يتلخص بأن هذه المقترحات غير مقبولة، لأنها تخل باستقلال الدولة العثمانية، وبعد انتهاء وزير الخارجية العثماني، قام اللورد سالزبوري قائلاً: إن جواب الباب العالي جواب واضح بالرفض أي لم تبق هناك ضرورة لاستمرار المؤتمر، لذا فإني أعلن اختتام مناقشات المؤتمر، وبالتالي انسحب أعضاء السفارات من سفاراتهم في اسطنبول كمظاهر احتجاج، وهكذا انفتح الطريق أمام الحرب الروسية العثمانية (بروكلمان، 1955: 587؛ علي 1987: 119). كانت هناك محاولة أخيرة لتفادي نشوب الحرب، تقدمت بها تلك الدول لكن عبد الحميد رفض القبول بأي قرارات تملى على دولته، وفشل إغناطي في تحقيق ما يريد لكنه حصل على وثيقة عرفت باسم بروتوكول لندن 31 اذار 1877 (هاسلب 1975: 41؛ العبيدي 2000: 167)، وقعتها ست دول، أكدت فيها اهتمامها المشترك لتحسين وضع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية، وتقديم النصح للباب العالي للإسراع فوراً إلى إجراء اصلاحات داخلية (زين، 1968: 41). بذلت بريطانيا جهوداً مكثفة لإقناع السلطان بدراسة البروتوكول بوصفه عرضاً ودياً وليس من الحكمة رفضه، ومع ذلك كان قرار عبد الحميد رفض الإملاءات للدول الأوروبية ولم يقر الاعتراف لأوروبا بحق التدخل في الشؤون الإمبراطورية الداخلية (هاسلب 1975: 42). وصل السفير البريطاني إلى استانبول هنري ليارد Henry Lyard في 24 من نيسان عام 1877 ليلتقي السلطان عبد الحميد بعد وصوله بأربعة أيام الذي عبر عن رغبته الصادرة بالسلام إذ قال بدون السلام كيف يستطيع السلطان ملاحظة اصلاحاته الضرورية لرفاة وسعادة كل رعاياه وهي الاصلاحات التي وضعها موضع التنفيذ (عبد الحميد، د.ت: 57). بعد انتهاء أعمال مؤتمر اسطنبول بالفشل، وكذلك الاجتماع الذي عقد في لندن أيضاً، بسبب رفض الدولة العثمانية تلك الشروط ولاسيما أنها تمر في حرب مستمرة مع الروس وحلفائها من الجاليات المسيحية في مناطق البلقان (كامل 1898: 153)، كان مؤتمر اسطنبول صفقة لمدحت باشا وجماعته، ممن كانوا يحسنون الظن باصدقائهم الأوروبيين، وكانت الروح المعادية للإسلام تهيمن على المؤتمرين وعلى طبيعة القرارات التي اتخذوها (محمد، 1948: 45). وفي تلك الظروف الصعبة، التي تمر بها الدولة دعا السلطان وزراءه في 14 كانون الثاني 1877 إلى اجتماع وطلب منهم في أثناء الاجتماع إعطاء معلومات أمنية عن الوضع العسكري والمالي وعن التموين، ولكنه دهش وانتابه نوع من الغضب لتلقيه إجابات غير دقيقة ومتناقضة حول جميع المواضيع، لذلك اصدر أمره بالاجتماع في إحدى الغرف المخصصة للاجتماعات في القصر، لبحث هذه المواضيع بالتفصيل ليقدموا إليه رأيهم الأخير الموحد، وبعد الانتهاء من الاجتماع كان جوابهم للسلطان في مثل هذه الظروف فإن العبرة لا تكون بالقوة العسكرية ولا بالاستعدادات، فكما جئنا إلى الأناضول ونحن أربعمئة فارس فإننا مستعدون أن نحارب إلى أن يصل عدداً إلى أربعمئة فارس (علي 1987: 115). كان مدحت باشا ووزراؤه يعتقدون بأن موافقتهم على اللجنة المختلطة والحكام المسيحيين، سيؤدي إلى وضع سيئ في الولايات العثمانية الأخرى، ويعتقد عدد من المؤرخين أن مدحت باشا وسر عسكر رديف باشا ومحمود جلال الدين هم الذين دفعوا الدولة العثمانية إلى أتون الحرب (علي 1987: 116).

وترى الباحثة ان السلطان حاول عبثاً الوقوف أمام جر الدولة العثمانية إلى هذه الحرب، لأنه كان يعلم أن الأوضاع لا تسمح بأي عمل عسكري مع روسيا القيصرية، لكن مدحت باشا ومن معه قد خلقوا جواً معيناً يجعل من يرفض الحرب متعاساً ويعده خائناً، وقد وجه تهديداً لسعيد باشا الذي كان رأي من رأي السلطان، وحرض مدحت باشا طلبة المدارس

الدينية للقيام بمظاهر تأييد للحرب، مما ولد اتجاهين في الدولة (اتجاه سلمي ضعيف يمثله السلطان، واتجاه حربي قوي يمثله مدحت باشا ووزراؤه)، ويبدو ان مبررات مدحت باشا الحقيقية في زج الدولة في اتون الحرب مع روسيا حتى يظهر نفسه بطلاً وطنياً قارع الغزاة وان من يعارضه خائن وبذلك ثبت انه لايجيد اللعبة السياسية. ولما كان المجلس يشكل بعد، لذا فقد تم الاقتراح على أن يناقش مناقشة من قبل مجلس فوق العادة يقوم بهذه المهمة

اجتمع مجلس فعلاً يوم الخميس المصادف 18 كانون الثاني عام 1877 في الباب العالي بحضور 240 عضواً بينهم (ستون عن الأقليات غير المسلمة) (علي1987: 116، 129). أرسل ممثل بريطانيا اللورد سالزبوري قبل يوم واحد من انعقاد هذا المجلس رسالة إلى مدحت باشا، يشرح فيها الوضع السيئ للدولة العثمانية جاء فيه إن المسؤولية التي تقع على عاتق معاليكم مسؤولية كبيرة، إذا أن قبول اقتراحات الدول أو رفضها منوط بكم فقط، كما أن سلامة دولتكم أو فناءها في يديكم أنتم، وذلك لكونكم الشخص الوحيد الذي يستطيع التأثير على سلطانكم (علي1987: 117)، ولكن يبدو مع وضوح هذه الرسالة في تأكيد الموقف الأوروبي، فقد أستمّر موقف مدحت باشا من الحرب، إذ كان يشجع استمرار قيام المظاهرات المطالبة بالحرب، بحيث أنه أصبح من الصعب أن يقف أحدٌ أمام هذا التيار دون أن يتهّم بالخيانة الوطنية أو الجبن. قام مدحت باشا باستعراض الوضع السياسي والموقف الدولي كما قرأ لهم مقترحات الدول الأعضاء في مؤتمر اسطنبول وبعد الانتهاء من ذلك طلب من الحضور ابداء آرائهم بالرفض أو الموافقة على هذه المقترحات مبيناً أن الرفض معناه الحرب (الدملوجي1953: 114). خطب رشدي باشا وصبيحي باشا ورؤوف بيك وعابدين بيك منددين بهذه المقترحات ورافضين لها، ثم قام مدحت باشا وخاطب الأعضاء غير المسلمين علمنا موقف المسلمين العثمانيين من المسألة، والآن نريد أن نعرف موقف العثمانيين من غير المسلمين، ثم قام سافا أفندي ليخطب بكل حماسة قائلاً: إن العثمانيين من المسلمين وغير المسلمين هم أبناء وطن واحد وهم أخوة، وأن اقتراحات المؤتمر تشكل انتهاكاً خطيراً للحقوق المشروعة ولاستقلال الدولة، لذلك فإننا مع أشقائنا المسلمين ومستعدون للتضحية لأخر قطرة من دمائنا وليحيا العثمانيون (اصاف،1959: 129)، وانعكس هذا الموقف على كل من بطريك الروم وبطريك الأرمن اللذان أيدا موقف مدحت باشا برفض مقررات مؤتمر اسطنبول (Bozdag1975: 109).

لقد كان السلطان يعتقد بعدم قدرة الدولة على الدخول في حرب مع روسيا بسبب الظروف المعقدة المتمثلة بأوضاع الدولة عامة غير مهيأة لخوض حرب واسعة مع روسيا والقوى المتحالفة معها، ومن خلال سير المعارك الطويلة في البلقان التي انهكت القوات العثمانية فضلاً عن ضعف تسليحها وتأخر اساليبها وكانت قيادتها تعاني من سوء الإدارة والتخبط في قراراتها، إلا أنه وافق على ذلك، لأنه كان وما يزال تحت تأثير مدحت باشا وجماعته الذين اندفعوا ليزجوا في الدولة في حرب مدمرة (حرب، د.ت: 58)

لقد تعاضم اسم مدحت باشا وأصبحت شهرته في أوساط الرأي العام في أوروبا (Karla1980: 11)، أخذ يغضب من السلطان عبدالحميد، لأسباب منها تقاعس الأخير عن إجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت الذي كان مدحت يلح على إجرائها ومحاولة عبد الحميد إبعاد عدد من مؤيدي مدحت باشا، ومنعهم من الوصول إلى البرلمان (الخالدي1362هـ: 70). إن تجاهل السلطان للمقترحات التي تقدم بها مدحت باشا، ومنها اقتراح يدعو إلى تعيين ولاية مسيحيين على الولايات المسيحية، واقتراحات أخرى كانت تحت السلطان على قبول المسيحيين في المدارس الحربية، ونتيجة لتجاهل السلطان هذه المقترحات وتعيينه عبدالله غالب باشا رئيساً لمجلس الأعيان، دون أخذ رأي مدحت باشا (الخالدي1362هـ: 70)، دفع مدحت باشا إلى أن يبعث برسالة شديدة اللهجة إلى عبد الحميد في 18 كانون الثاني 1877 (قلعجي1958: 66)، اتهمه فيها بالعمل على تقويض كيان الدولة، ويبدو أن مدحت باشا، قد أراد من إرسال تلك الرسالة أن يحصل من السلطان عبدالحميد، ولو وعداً بعدم التدخل في شؤون الحكومة ذلك من جانب وأراد فرض هيئته على السلطان من جانب آخر (Devrex1964: 58)، كان موقف مدحت باشا هذا من السلطان اشبه بالشخص المصاب

بداء الغرور وقد صدرت منه أقوال غير متوازنة فكان طبيعياً أن يستخف بالآخرين ويستهن بهم.

لقد أثارت الرسالة التي بعثها مدحت إلى عبد الحميد استياءً كبيراً في نفسه إلى محله وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية حد الذي لم يكتف بإقالة مدحت باشا بل قرر نفيه (العدول1989: 59)، ويبدو أن الفرصة التي أغتنمها السلطان للتخلص من مدحت باشا حسن تم تنصيبه.

شهدت الدولة العثمانية صراعاً قوياً بين رجلين على جانب عظيم من القوة والدهاء والحنكة، فقد كان مدحت باشا، يعد نفسه ممثل الشعب، ويرى أنه يجب أن يكون صاحب السلطة الأولى في البلاد، وأن تكون إرادته فوق إرادة الحكام والسلطين، وكان عبد الحميد يجد نفسه مضطراً إلى مجاراته في هذه الآراء، لأن مدحت كان الرأس المفكر في الدولة واليد التي تعمل على إدارة دفة الأمور في تلك المدة، وتوجيه الفئات المختلفة من أوساط الشعب (الكتبيد. ت: 230). لقد استطاع مدحت باشا استغلال الظروف والأوضاع الداخلية وصعود موجة الحرية في البلاد، ان تنفيذ الدستور إنجاز عظيم في تلك الفترة ربما كان أصعب من اعلانه (قلعجي: 1958: 58، 59).

كان وضع الدستور بداية لصراع جديد بين عبد الحميد ومدحت باشا، فقد ضاق الأول ذرعاً من الحرية التي تمتعت بها الصحافة، وأخذ يدعو مدحت باشا، إلى اتخاذ إجراءات ضد بعض الصحف، في حين رفض الأخير بحجة أن الصحافة لها الحق في أن تكتب ما تشاء بينما واصل عبد الحميد معارضته للصحافة، واستمر مدحت باشا في تجاهل تلك المعارضة على الرغم من طلبات عبد الحميد بغلق تلك الصحف (قلعجي: 1958: 70).

كان مدحت لا يعير شكاوى السلطان اهتماماً، وقد قابل عبد الحميد وصارحه بأن الدستور يخول الصحافة حق الكتابة في المواضيع التي تريدها، وانتقاد ما ترى انتقاده من شؤون الحكومة والدولة، لكونها ممثلة الرأي العام ولسانه المعبر عن حقوقه ورغباته، لكن هذه الحجج لم تكن لتعجب السلطان بل زاد المذكرات الاحتجاجية مطالباً معاقبة هذه الصحيفة أو تلك وظل مدحت لا يولي هذه المذكرات السلطانية اهتماماً يذكر (النعيبي: 1982: 43)، ويبدو ان مدحت أستخدم صحافه كسلاح فعال ضد السلطان، لأن معظم أصحاب تلك الصحف من المؤيدين له.

3- عزل السلطان لمدحت باشا من الصدارة العظمى:

أقدم السلطان عبد الحميد على أولى خطواته على طريق تثبيت سلطته، وتخليص نفسه من كونه ألعوبة بيد مدحت باشا وأنصاره، وهذه الخطوة هي قيامه بعزل مدحت باشا ونفيه خارج البلاد في 5 شباط 1877 بتهمة سوء الإدارة، وتعيين أدهم باشا مكانه (لانجر: 1966: 904؛ ياغي، د.ت: 179P بروكلمان: 1955: 585). أما عملية العزل والطرده فقد جرت على الوجه الآتي، في يوم الاثنين 5 شباط 1877 جاء موظف من القصر، إلى مدحت باشا يدعوه لمقابلة السلطان في الحال فركب مدحت باشا عربته واتجه إلى القصر إذ أدخل إلى صالة الانتظار (عثمان اوغلو: 1991: 111)، وهناك وبعد انتظار لمدة تزيد على الساعة فوجئ بدخول أربعة من موظفي القصر، إذ أخبره أحدهم أن السلطان أصدر أمراً بتوقيفه ونفيه خارج البلاد، وأبلغه المخول بالاعتقال، أن يذكر ما يحتاجه، إذ أن الباخرة عزالدين بانتظاره أمام القصر (مدحت باشا، د.ت: 29). ويقال إن مدحت باشا قال لسعيد باشا إن قمت بإبعادي وطردي من هنا فإن البلد سينهار لا محالة، وقد حملة السلطان مسؤولية الحرب الروسية العثمانية مع العلم إن أحد الأسباب التي دفعت السلطان عبد الحميد إلى تعيينه صداراً أعظم كان لتلافي نتائج مؤتمر اسطنبول وكذلك لتلافي نشوب حرب جديدة على الدولة (ياغي.د.ت: 178)، يتبين أن كلام مدحت باشا يدل على غرور وخطره، علماً أنه السبب الرئيسي في الكارثة الكبيرة التي دفع إليها الدولة العثمانية إلى الحرب مع روسيا.

لقد تعرض السلطان عبد الحميد في بداية حكمه، إلى مواجهة الوزراء، واشتداد سياستهم ذات الميول الغربية بقيادة جمعية العثمانيين الجدد، والتي كانت تقودها النخبة المثقفة التي تأثرت بالغرب، وقد بلغ من استبداد الوزراء بالحكم، أن كتب مدحت باشا وهو في مقام الرئاسة إلى السلطان عبد الحميد في أول عهده بالعرش عام 1877 لم يكن غرضنا من إعلان الدستور، إلا قطع دابر الاستبداد، وتعيين ما لجلالتكم من الحقوق وما عليها من الواجبات، وتعيين وظائف الوزراء وتأمين جميع الناس على حريتهم وحقوقهم، حتى تنهض البلاد إلى أدرج الارتقاء، وإني أطيع أوامركم إن لم تكن مخالفة لمنافع الأمة (عبد الحميد، د.ت: 59). لقد كان مدحت باشا في مجالس الخمر الخاصة به، يفشي أدق أسرار الدولة، وكانت هذه الأسباب تنتشر في اليوم التالي بين أهالي اسطنبول، وفي إحدى الليالي تحدث مدحت باشا عن عزمه على إعلان الجمهورية في الدولة العثمانية وإنه سيصبح رئيساً للجمهورية العثمانية ثم إمبراطورها، تماماً مثلما حدث مع نابليون الثالث في فرنسا (النعيبي: 1982: 249).

الخاتمة:

بعد استقراء المعطيات العلمية للبحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- انغلاق القادة العثمانيين وعدم اختلاطهم بالشعب بشكل واسع، قد ساعد على تفاقم الأوضاع وترديها، واستغلال الولاة للشعب، مما زاد من سخط الناس على الأسرة الحاكمة وقد ساعد ذلك على ظهور حركات معارضة داخل الدولة وخارجها استغلتهما الدول الأوروبية للضغط على السلاطين للحصول على امتيازات كثيرة ساهمت في التحكم باقتصاد الدولة العثمانية.
- أدت الجاليات غير المسلمة، والأقليات العرقية داخل الدولة، دوراً لإثارة الاضطرابات والتمردات بين فترة وأخرى وبتوجيه من هذه الدول والمنظمات والحركات الداعمة لها كالماسونية التي استقطبت أبرز الشخصيات العالمية فضلاً عند دورها البارز في كسب أبرز رجال الدولة العثمانية ومنهم السلطان مراد الخامس، وهذا ما أجج الصراع بين السلاطين العثمانيين ودعاة الدستور والحرية وقد شكل ذلك خرقاً كبيراً لسيادتها وقد بدأ يتوسع باستمرار.
- الطموح الشخصي لمدحت باشا، بالوصول بالدولة إلى مصاف الدول الأوروبية، يتوسع بغض النظر عن خلفية الدولة وتركيبها الاجتماعية والقومية والدينية، كان فيه شيء من المبالغة، فهو يعتقد انه ممثل الشعب، وأن السلاطين لا يمثلون سوى القصر السلطاني، متناسياً المكانة الدينية للسلطان لدى المسلمين، في داخل الدولة وخارجها، مما ولد انعدام جسور الثقة بين مدحت باشا والسلطان عبد الحميد الثاني، الذي اتخذ موقفاً معارضاً منه حتى قبل توليه العرش، وقد ساهم في ذلك بعض رجال القصر من المحيطين بالسلطان، الذين كانوا يرون في مدحت باشا خطراً على مصالحهم الشخصية وتصويرهم للسلطان وكأنه السرطان الذي ينخر في جسم الخلافة والدولة.
- لقد قبل السلاطين العثمانيين الإصلاح، ومنهم السلطان عبد الحميد لأنه ليس بمحض إرادتهم أو بتخطيط منهم إنما فرضته الدول الأوروبية عليهم، مقابل ووقوف تلك الدول ومساندتها سياسياً وعسكرياً للدولة العثمانية.
- كان لبعض رجال الدين الدور الكبير في تأجيج حدة الخلاف بين السلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا وذلك بوقوفهم ضد أفكار مدحت باشا واصلاحاته، يعدها بحسب رأيهم مخالفة للدين والشرع، ويجب الوقوف بوجهها، وقد قام عدد من رجال الدين سواء في بغداد أم سورية أم في باقي البلاد العثمانية للعمل على عدم الترحيب بمدحت باشا أو عدم توديعه، وقد عدوه كافراً وملحداً وهادماً للدين، ويجب مقاومة أفكاره.
- لقد أراد السلطان عبد الحميد من إعلان الدستور، تحقيق بعض الأهداف على المستويين الداخلي والخارجي، إذ كان يهدف إسكات المعارضة السياسية في الداخل والحصول على تأييد الأقطار الأوروبية له في الخارج وهو لم يكن يؤمن بطرحه للدستور، بخلاف مدحت باشا، الذي كان يرى تطبيق الدستور ضرورة ملحة، وهنا نقطة الخلاف، فالسلطان يريد من تطبيق الدستور المكاسب السياسية المرتبطة بمصلحة الدولة، في حين كان رأي مدحت باشا، التطبيق الفعلي والعملي للدستور لما يحقق مصالحه بالوصول إلى أعلى المناصب السياسية رفع مكانته بين ساسة أوروبا.
- كانت غاية مدحت باشا من رفض مقررات مؤتمر استانبول (1877) مناورة سياسية كانت الغاية منها عدم إظهار الضعف والخوف أمام الدول الأوروبية لكي لا تزيد من ضغطها على الدولة العثمانية وبالتالي يمكن تخفيف الشروط الدولية عن طريق زرع الخلاف بين هذه الدول، كما أن السلطان عبد الحميد، ومن ثم اسقط السلطان هذه الورقة من يد مدحت باشا التي اثبتت ان مدحت لم يكن سياسياً ناجحاً بينما كان ادارياً ناجحاً.

هوامش البحث:

- ظهر مصطلح الرجل المريض أول مره عندما أطلقه القيصر الروسي نيقولا الأول 1825-1855 أثناء محادثته مع السفير البريطاني في بطرسبرغ، هاملتون سيمور Hamiton symour إذ أعلن صراحة أن بين أيدينا رجلاً مريضاً جداً (يعني الدولة العثمانية) يجب الاتفاق على تقسيم ممتلكاته دون الحاجة إلى استشارته (Mary، 63: 1972).
- سعد الله أفندي: هو أحد مرشحي مدحت باشا الذين فرضهم على السلطان عبد الحميد لكي يتم تعيينه رئيساً للكتاب في القصر السلطاني (الدملوجي، 1953: 243).
- ضياء بيك (1825-1880): من كبار الأدباء العثمانيين أصله من مدينة أروروم، جاء إلى إستانبول صغيراً، درس العلوم والآداب الشرقية، وتعلم اللغة الفرنسية، واستخدم في أقلام دوائر الباب العالي وارتقى إلى رئاسة الديوان في البلاط أيام

السلطان عبد العزيز، كان من المتطرفين في الآراء السياسية يحمل روح التجديد والثورة على القديم، أنتسب إلى حزب تركيا الفتاة ونفي إلى أوروبا مع الأمير مصطفى فاضل ونامق كمال والسعاوي وأحمد جودت، بقي في أوروبا إلى أن خلع السلطان عبدالعزيز وتولى عبد الحميد السلطنة، فعاد واجتمع بصديقة القديم مدحت باشا، عين والياً على الشام ثم على أدنه ثم أدركه المرض وتوفي سنة 1878، وكان شاعراً مجيداً وله ديوان (ترجيح بند) (الدملوجي، 1953: 245).

• الباب العالي: وهو مقر الحكومة العثمانية في العاصمة اسطنبول والمتمثل بالوزراء ورئيسهم الصدر الأعظم وهو بمثابة مجلس الوزراء بالمفهوم الحالي وهو بديل عن الديوان وجاءت الباب العالي في فترة التنظيمات 1854-1856 أيام السلطان عبدالمجيد وهو لقب اتفق عليه لتعريف حكومة الإمبراطورية العثمانية في القسطنطينية ويبدو أن الباب العالي هو بوابة في جدار البناية الحكومية الرسمية (بالمر، 1992: 196).

• الماسونية: لغة تعني الأحرار واصطلاحاً: منظمة يهودية سرية غامضة محكمة التنظيم تهدف إلى ضمّان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد، وكان جل أعضائها من الشخصيات المرموقة في العالم والذين يمارسون نشاطهم من خلال تنظيمات تعرف بالمحافل الماسونية (رامزور، 1990: 123).

• كان الوزراء يجتمعون بالسلطان وهم وقوف في حضرته، لكن بمجيء السلطان عبد الحميد أمرهم بالجلوس معه حول منضدة واحدة ليتباحث معهم حول أمور الدولة ويتخلل الاجتماع تقديم السكاثر لهم وغير (علي، 1987: 94).

• رئيس الكتاب: لقب، يطلق على رئيس الكتاب في الديوان السلطاني، إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، ثم أصبح هذا الموظف يعني بتحرير المقابلات السياسية والاتصالات الخارجية بالسفارات الأجنبية، وتطورت مهمته فأصبحت مهمة وزير الخارجية الآن (Sertoglu، 180: 1955).

• يرى فريق من المؤرخين أنها بدأت بمعاهدة كارلوفيتز 26 كانون الثاني 1699، فقد عُدّت هذه المعاهدة فلاً سيئاً للقرن الثامن عشر في تاريخ الدولة، وقد ذكر ضياء باشا بعبارة مشهورة أذ قال: كانت الدولة العثمانية تسير في طريق الاضمحلال من سنة 1592-1839 بسرعة عربية يجرها جوادان، ثم أخذت تندفع في طريق الانهيار منذ عام 1839-1869 بسرعة قطار سكة حديد (Miller، 36: 1954).

• يلدز: معنى كلمة يلدز باللغة التركية تعني النجمه، ويلدز هو الأسم الذي أطلق على مجموعة القصور التي تم بناؤها في عهد السلطان عبدالعزيز على هضبة كبيرة (قصر جراغان) من الغرب وتطل وتشرف على البسفور، أتخذها السلطان عبد الحميد مقراً له، وكان يضم مشغلاً كبيراً للنجارة مارس السلطان فيه هوايته وصنع فيه عدداً من القطع الفنية الجميلة، وأقيم في حديقته الخارجية عدد من القصور أهمها المابن الكبير وقرب مدخل قصر يلدز استخدمت قاعاته لاجتماعات الوزراء والسفراء، ولم يكن السراي سابقاً بيلدز لكن عندما خصص السلطان عبدالمجيد الكشك الموجود لإقامة إحدى زوجاته من الدرجة الثالثة (كوزده) المسماة يلدز خانم، أطلق عليه أسم يلدز وأصبح في ما بعد المكان الرسمي لإقامة السلطان عبد الحميد الثاني (اوزوتونا، 1990: 310).

• تكونت لجنة إعداد الدستور من مدحت باشا وأحمد جودت باشا وزير العدل وشارور باشا وزير الأعمال العامة وكفا باشا وزير الضرائب غير المباشر ونامق كمال وقدري باشا وضياء باشا وأوديان أفندي وعابدين أفندي وسميح باشا وعزيز باشا وإسماعيل باشا وعصام يعقوب أفندي ومحمد صاحب باشا وأحمد أسد أفندي وأحمد حلمي باشا ومصطفى خيرالله أفندي ومرحلي أفندي وجاميح أفندي ويانكو أفندي، ولقد كان دور نامق كمال وضياء بيك مهماً في أعداد مسودة الدستور عام 1876، ينظر: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص 37، عصمت برهان الدين، المصدر السابق، ص 31، (Devereux 1963، P.239).

• الروميلي: اسم عام أطلق قديماً على أقسام الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا وقد أطلق العثمانيون على معظم شبه الجزيرة بأسم روميلي، والكلمة تركيب معدله من روم أيلى ومعناه بلاد الروم، التي كانت تضم رومانيا وبلغاريا وألبانيا وبلاد اليونان اليوم (الدارندي، د.ت، 475: دروزة، 1949، 153).

• كان ممثلو الوفود المشاركة كما يلي: الإمبراطورية العثمانية وزير الخارجية صفوت باشا وأدهم باشا، والإمبراطورية الألمانية البارون دوفورنر، الإمبراطورية النمساوية الكونت زيشي، الجمهورية الفرنسية الكونت دبوركووان والكونت دوشودوردي، وانكلترا اللورد ساليزوري والسير هنري اليوت وإيطاليا الكونت كورتي، وروسيا القيصرية الجنرال أغناتيف (علي، 1987: 107).

- سالزبوري (1830-1903): أصبح عضواً برلمانياً محافظاً عام 1853، ووزير للشؤون الهندية عام 1866، ووزير للخارجية عام 1878 وترأس حزب المحافظين عام 1881، وترأس ثلاث حكومات، كان محافظاً من المدرسة القديمة وقضى طيلة حياته يخشى من الديمقراطية المتصاعدة (بالمر، 1992: 255)
- لم يعرف التاريخ العثماني على اختلاف عصوره وزيراً وجه مثل مدحت باشا رساله إلى أحد السلاطين في الدولة العثمانية على اختلاف عصورها (Devereux 1963، P58)
- تضمنت قائمة المطالبات والشروط المقدمة إلى الدولة العثمانية ما يلي:
 1. لا يمكن أن يعود الصرب والجبل الأسود إلى وضعه السابق قبل الحرب، بل تضاف إليها مساحة أخرى من الأرض.
 2. تتوسع بلغاريا نحو الجنوب ونحو الغرب ويتم منحها الحكم الذاتي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البوسنة والهرسك.
 3. أما ولاية هذه الأقاليم فإنهم سيعينون لفترة من الوقت من قبل الدولة العثمانية وبموافقة الدول الغربية.
 4. يقتصر وجود الجنود العثمانيين على القلاع في هذه المناطق.
 5. تجمع الأسلحة الموجودة لدى أفراد الشعب وتشكل مليشيات مدنية مسلحة مؤلفة من المسلمين والمسيحيين.
 6. لا تستطيع الدولة العثمانية أخذ ما يزيد عن ثلث واردات هذه الأقاليم.
 7. تشكل لجنة دولية لمراقبة تطبيق هذه التوصيات، ينظر: العبيدي، 2000: 154-157

مصادر البحث:

أولاً: المصادر الاجنبية:

- B. Lewis،The Emergence of modern Turkey ،U.S.A. ،1968.
- E.W. Latimer ،Russia and Turkey in the nineteen Century ،London ،1973.
- Engelhardt ،LA. Turquie etle Tanzimat ،vol.2 ،1882 ؛ Welsband ،Edward ،Turkish Foreign Policy 1943-1945 ،Osman state Diplomacy and Great power policies ،Princeton unit ،Press ،1973.
- Everley ،The Turkish Empire its Growth and Decay second impressoed impression ،London. F.O.78 / 3085 / ERD / 46 / 8 / 1880.
- F.z. Karol. Osmanil Tarihi، 1789-1908، istanbul، VIII، 1980
- Ismail Bozdiq ،Abdul Hamidin defteri ،Istanbul ،1975.
- Ismet Bozdogan ،Abdul Hamid in Hatira Defteri ،Istanbul.
- Karl Mary ،The Eastern question ،London ،1959.
- Philip ،The Crimean War ،Wiltshire ،1972.
- Karla Mary ،The Eastern Question ،London ،1959.
- Kemal. H. Karpat. The Ottoman state and its place in world history ،London ،1970.
- M. Setoğlu، bakunmdan Başvekâlet Arşivi، Ankara، 1955
- N.F. Kisakurek Han ،Ulu Hakan Abdulhamid.
- Niyazi Berkes، türkiye çağdaşlaşma، istanbul، 1970.
- P.R.F.O. Vol. Xcl ،Summary of Proposals.
- P.R.F.O. Vol. Xcl ،The Marquis of Salisbury to the Earl of Derby (21 December 1876) ،No.110.
- Philips Price ،A history of Turkey ،London ،1961.
- R.R. Palmer ،Op.Cit. ،P.634 ؛ Edward Greasy.

- Robert Devereux ،The First Ottoman constitutional Period ،A study of the Midhat constitution and Parliament Press ،1963.
- Robert Deveux، the first ottoman constitution period، london، 1964
- Roderic H. Davison، reform in the ottoman Empire 1856-1876، london. 1963.
- Sadi Kocas ،Tarih Boyunca Ermeniler Ve Turk-Ermeni iliskileri Ankara 1967.
- Stanford Shaw and Ezel Shaw ،History of the Ottoman Empire and Modern turkey ،Vol.2 ، New York ،1977.
- W.S.Monroe ،Turkey and the Turks ،London ،1985.
- William Miller ،The Ottoman empire and its successors 1801-1921 ،London ،1954.
- William Miller ،The Ottoman empire and its successors 1801-1921 ،London ،1954.

ثانياً: المصادر العربية

- أ.بونية، الدولة العثمانية والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط، ترجمة: راشد البراوي، مصر، مطبعة الشبشيكي، ط1، 1950.
- أبراهيم عكاشا علي، ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، مطبعة دار الثقافة والنشر في الجامعة، 1987.
- أبو الثريا سامي، وساوس السلطان عبدالحميد، ترجمة: شوقي أمين الداوي، بغداد، 1932، ص14.
- أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، القاهرة، 1948.
- أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1982.
- أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، ط1، بغداد.
- أرنست راموز، حركة تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة صالح أحمد العلي، منشورات دار الحياة، بيروت، 1960.
- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي، مكتبة العبيكان، د.ت.
- إسماعيل سرهنك، حقائق الاخبار عن دول البحار، المطبعة الاميرية، الجزء الثالث، مصر، 1312 هـ، ص736
- ألن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1879-1945، ترجمة سوسن فيصل السامر، يوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر، 1992، ج2.
- انيس عبدالخالق محمود، السلطان عبد الحميد الثاني والاطماع الصهيونية في فلسطين ١٨٧٦-١٩٠٩م، اروقة للدراسات والنشر، القاهرة، ٢٠١٤
- أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياة واحداث عهده، مكتبة دار الانبار، الرمادي، 1987.
- توفيق علي البرو، العرب والترك في العهد الدستوري 1908-1914، القاهرة، 1960.
- جاسم محمد حسن، هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، الكويت، 1982.
- جاسم محمد حسن العدول، الحرب الروسية العثمانية 1877-1878 وأثرها على العراق، مجلة كلية التربية والعلوم، العدد (8)، جامعة الموصل، 1989.
- جان بول رو، الإسلام في الغرب، ترجمة عبره هاجر وسعيد القذي، ط1، بيروت، لبنان، 1960.
- جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، القاهرة، مطبعة الهلال، 1922.
- جوتين مكارثي، سياسات الإصلاح العثماني، ترجمة عبداللطيف حارس، مجلة الاجتهاد، العددان (45، 46) السنة الحادية عشر، بيروت، 2000.

- جون هاسلب، السلطان الأحمر، تعريب: فليب عطا الله، دار الروائع الجديدة، بيروت، 1975.
- حول بروتوكول لندن وتفاصيلها، ينظر: جون هاسلب، المصدر السابق، ص41، محسن حمزة العبيدي، خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق 1921-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972.
- خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة، بيروت، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006.
- خلف بن دبلان بن خضر الوديني، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1909، مكة المكرمة، 1996.
- الدامادا تطلق على صهر السلطان، لمزيد من التوضيحات، ينظر: أورخان محمد علي، المصدر السابق.
- دزموند ستيورت، تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: زهدي جار الله، بيروت، 1974.
- الدستور العثماني، ترجمة نوفل نعمة الله، المطبعة الأدبية لبنان، ج1، ج2، س131هـ،
- رفيق شاعر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، عمان، ط1، 1984، ص43، مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلو، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة صالح سعداوي صالح، عمان، 1991.
- رواء زكي يونس، التركيب القومي والديني في تركيا (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (5)، السنة الثانية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.
- رؤوف الواعظ، أثر الدستور العثماني وخلق السلطان عبد الحميد في الشعر العراقي، مجلة كلية الآداب، العدد (15، 16)، جامعة بغداد، 1972-1973.
- زين نورالدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت، 1968.
- سامي الكيالي، ابو الهدى الصيادي، مجلة العربي الكويتية، العدد (152)، تموز، 1977.
- سعيد باشا، خاطراتي، بيرنجي جلد (اسطنبول 1329هـ).
- سليم فارس، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج6.
- سليم فارس، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، د.ت، ج5.
- سليمان البستاني، ذكرى وعبرى الدولة العثمانية قبل وبعد الدستور، تحقيق: خالد زياده، بيروت، دار الطبعة، ط1، 1978.
- سليمان فيضي، الحقوق الدستورية الحقوق الأساسية، بغداد، مطبعة العراق، 1925.
- صديق الدمولوجي، مدحت باشا، بغداد، مطبعة الزمان، 1953.
- عباس العزاوي تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، بغداد، شركة التجارة للطباعة المحدودة، 1955، ج8.
- عبد الحميد الثاني ودور سلطنتي: حيات خصوصية وسياسية سي، ص218.
- عزت حسن أفندي الدارندي، الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى، ترجمة: جمال سعيد عبدالغني.
- عزرا سمويل ساسون، مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي، الاسكندرية، 1910.
- عصمت برهان الدين، العرب والمسألة الدستورية 1876-1914، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995.
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971، ج3.
- علي حسن الخربوطي، القومية من الفجر إلى الظهر، بيروت، (د.ت.).
- علي حيدر، مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال حتاتة، القاهرة.
- علي رشاد، عصر حاضر تاريخي، اسطنبول، 1926، ص211.
- علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ليبيا، (د.ت.).
- قذافي قلعي، مدحت باشا أبو الدستور وخالف السلاطين، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، 1958.
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية في القرن التاسع عشر، ترجمه نبيه فارس ومنير بعلبكي، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1955، ج4.
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية في القرن التاسع عشر، ترجمه: نبيه فارس ومنير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1955، ج4.

- ماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان، بيروت، لبنان، دار الحضارة للطباعة والنشر، ط1، 1986.
- الماوتلتن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة راسم رشدي، القاهرة، 1950.
- محسن حمزه العبيدي، الأزمة البلقانية 1875-1878، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000، ص164.
- محمد جميل بيهيم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مصر، ط1، 1959.
- محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ط2، دار الهلال.
- محمد روجي الخالدي، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، مصر، مطبعة المنار، 1362هـ.
- محمد عبد الرحمن برج، دراسة في تاريخ العرب المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1974.
- محمد عزت دروزة، نشأة الحركة العربية، ط2، دمشق، 1949.
- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق احسان حقي، ط3، دار النفائس، بيروت، 1993.
- محمد كامل، المسألة الشرقية، مطبعة الاداب، القاهرة، ١٨٩٨
- محمد مصطفى الهاللي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الانصاف والجحود، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤م
- محمد مظفر الأدهمي وآخرون، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، بغداد، (د.ت).
- محمد هاشم الكتبي، عصر السلطان عبد الحميد الثاني واثره على الاقطار العربية، بيروت، د.ت، ص148.
- مصطفى محمد، الحركة الإسلامية في تركيا، ألمانيا الغربية، ط1، 1984.
- موريس دو فرجية، دساتير فرنسا، ترجمة: أحمد حبيب عباس، الجمهورية العربية المتحدة، المطبعة النموذجية، (د.ت)، ج2.
- ناجي علوش، الثوري العربي المعاصر، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1960.
- نايف عبد نايف الجبوري، موقف نصارى بلاد الشام من الاصلاحات في الدولة العثمانية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005.
- وليم لانجرسس، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة: محمد مصطفى زياده، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1966، ج5.
- يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مج2، منشورات مؤسسة فيصل للتموين، اسطنبول، 1988.
- يوسف الحكيم، سوريا في العهد العثماني، بيروت، لبنان، ط2، 1980.
- يوسف بيك أصف، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، القاهرة، ط1، 1995.